الفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت

م.د. محمد هاشم رحمة البطاط(*)

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث أن يدرس الفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت الذي يعد احد ابرز المفكرين الألمان خلال الفترة النازية، وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، في المبحث الأول تم التعرض للسيرة الذاتية والعلمية لكارل شميت، بينما تم في المبحث الثاني التعرض لمفهوم السياسة ولمحورية الصراع في فكر كارل شميت.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للحديث عن تبرير شميت للدكتاتورية ولحالة الاستثناء، بينما كان المبحث الرابع مخصصاً للحديث عن نقد كارل شميت للديمقراطية الليبرالية، وكذلك دراسة الديمقراطية الجماهيرية التي كان شميت مؤمناً بها.

Abstract:

This research is trying to study the Political Thought of the German Thinker Carl Schmitt who considered as one of the most important German thinkers in Nazi period, The research divided to four axes, The first dealt with the Scientific and Biographic vita of Carl Schmitt, While the second specialized in the Concept of Politics and the Essence of Struggle according to Schmitt's Thought. In the third axe we talked about the Schmitt's Justification of Dictatorship and the state of Exception. In the last one, the research focused on the Criticism of the Liberal Democracy according to Carl Schmitt's Thought, and on the Popular Democracy which Schmitt was believe in.

- **المقدمة:**

(*) كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية.

حين إنتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945م، حصل ضربٌ من القطيعة مع كل المرتكزات المتعلقة بدول المحور التي تزعمتها ألمانيا النازية، قطيعةٌ لم تنحصر في ثيمتها الأساسية بالأنظمة السياسية والمؤسسات العامة للدول التي خرجت من الحرب خاسرة، بل تعدتها إلى جميع الطروحات الفكرية التي قدمها المفكرون والباحثون الذين عُرِفَ عنهم أنهم من المنتمين سياسياً لتلك الأنظمة، أو من المؤيدين فكرياً لها، بيد أن إغفال مواطن الحيوية والجِدة التي إنطوت عليها جملةٌ من هذه الطروحات، لم يكن أمراً عملياً ومنهجياً ناجحاً، إذ تم الإعتراف، فيما بعد، بأن التنكر لكل ما حملته حقبة ما قبل نهاية الحرب، بكل ما لها وعليها، لا يمكن الارتكان لصحته، طالما أن محاولات إعادة القراءة المتواصلة أشرت بوجود العديد من الأفكار والتحليلات التي تلفت الانتباه، وتستدعي مزيداً من التأمل والتفكيك، وربما من أهم دلائل هذه المحاولات التي توصلت إلى أن ما قدمه المفكر الألماني كارل شميت (1888–1985م) يمثل منجزاً معرفياً جديراً بالاهتمام، وعلى مختلف المجالات التي قاربها شميت في دراساته، لا سيما مجالات الفكر السياسي والقانون الدولي وغيرهما، فأقدم الباحثون الغربيون إلى دراسة ما كتبه شميت ليلاحظوا بعد ذلك أهميةً كبيرة فيها، لدرجة أن عدداً من المفكرين المعاصرين الآخرين قد تأثروا بكتاباته، وإستلهموا العديدَ من أفكاره وتنظيراته.

من هنا يحاول هذا البحث أن يقدم مقاربة معرفية إجمالية للفكر السياسي عند كارل شميت، عبر المداخل الأساسية التي تمركزت حولها تنظيراته الفكرية في المجال السياسي، منطلقاً –أي البحث– من فرضية مفادها أن المقاربة الفكرية السياسية التي قدمها كارل شميت تنطوي على درجة من الأهمية توجب دراستها وتحليلها، ومن ثم إعادة تقييمها من جديد، ولأجل ذلك تم إعتماد منهج تحليل المضمون ؛ بغية دراسة الأفكار السياسية، مع مدخلية المنهج التأريخي حين العودة، في بعض مفاصل البحث، للماضي كبيان سيرة شميت الذاتية وغيرها.

ولأجل الإحاطة بتلابيب البحث كافة، فقد تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: كارل شميت / سيرة ذاتية ومعرفية موجزة.
المبحث الثاني: مفهوم السياسة وأُسية الصراع عند كارل شميت.
المبحث الثالث: تبرير الدكتاتورية وحالة الإستثناء عند كارل شميت.
المبحث الرابع: نقد كارل شميت للديمقراطية الليبرالية.

(المبحث الأول) كارل شميت/ سيرة ذاتية ومعرفية موجزة

(المطلب الأول) سيرة ذاتية موجزة لكارل شميت

ولد كارل شميت في مدينة بليتينبرغ **Plettenberg** الألمانية عام 1888م، ونشأ بوصفه كاثوليك المذهب، مسيحي الديانة، وقد كانت أسرته تنتمي إلى الأسر البرجوازية المتوسطة[1]، إنتقل إلى أكثر من مدينة ألمانية لإكمال دراسته في القانون، متخصصاً في نظرية الدولة، ثم أصبح أستاذاً فيها متنقلاً بين عددٍ من الجامعات الألمانية أبرزها جامعة برلين، كان شميت في بدايته معارضاً للحركة النازية وحزبها، لا سيما خلال السنوات الأخيرة من جمهورية فايمار[□]، إذ إعتبرها تهديداً للإستقرار السياسي[2]، دون أن يعني ذلك لديه تأييداً للديمقراطية الليبرالية التي أُريد لجمهورية فايمار أن تستند إليها في بنائها السياسي.

حين تمكن الحزب الإشتراكي الوطني/النازي من الوصول إلى السلطة عام 1933م، إنضم إليه كارل شميت، كما إنضم للحزب أيضاً وفي نفس العام الفيلسوف الألماني الآخر مارتن هايدغر (1889–1976م)[3]، ومنذ أن إنتمى شميت إلى الحزب النازي حتى رأى فيه تعبيراً عن كل تطلعاته السياسية وتوجهاته الفكرية، لدرجة جعلته يصبح من أبرز منظري الحزب والدولة، فدعم أدولف هتلر (1889–1945م) كاتباً عنه مجموعة من المقالات بعنوان "الزعيم يحمي القانون **The Fuhrer protects the Law**"[4]، ومبرراً في الوقت عينه الدولةَ الشمولية وسلطتها المطلقة، لدرجة أن بعضهم وصفه بأنه "نبي الدولة الشمولية **The Prophet of Totalitarian State**" ، وكذلك "المنظّر السياسي للرايخ الثالث **The Political Theorist of Third Reich**" [5] هذا الولاء لمطلق للنازية

الذي أبداه شميت جعل الحزب النازي يعينه رئيساً لإتحاد القانونيين الاشتراكيين الوطنيين[6]، وجعله أيضاً معادياً لكل من إعتقد أنه عدواً للحزب والدولة، إذ تولى شميت في يومي 3–4 من شهر أكتوبر عام 1936م عقدَ مؤتمرٍ كان محوره ضرورة تنقية القانون الألماني من التأثيرات اليهودية؛ لكن الملفت أن وحدة "خدمة الأمن S.S) "The Security Service)[*] التابعة للحزب النازي قامت بتأريخ 4 أكتوبر من العام نفسه، أي في اليوم الثاني للمؤتمر بالتحقيق مع شميت[7]، وتم توجيه التهم إليه عبر التشكيك في مدى تعاطفه الحقيقي مع الحركة النازية، وتم إعتباره "إنتهازي "Opportunistوتم تجريده من كل مناصبه مع إبقائه يمارس التدريس فقط [8].

لكن المصادر التي ذكرت هذا التحقيق ونتيجته، لم تبين لنا ما هي طبيعة الدلائل التي جعلت وحدة خدمة الأمن النازية تحقق معه، ولماذا في هذا التوقيت بالذات، في المؤتمر الذي عقده شميت وأشرف عليه تماشياً مع ولائه للنظام النازي ضد اليهود بوصفهم من ألد أعداء هذا النظام؟ ألأنه كان ينتقد النازية إبان جمهورية فايمار؟ لكن هذا الأمر حصل قبل عام 1933م، أي قبل وصول النازية للسلطة، ومن ثم مر على هذا الأمر العديد من السنوات،المرجح في الأمر أن هناك ثمة شيء حصل خلال المؤتمر نفسه جعل النازيون يشكّون في مقدار ولائه لهم دون الكشف عن تفاصيل ذلك الشيء.

بعد ذلك إستمر شميت في عمله كأستاذ جامعي، مع تواصل دؤوب في تبرير السلطة السياسية المطلقة ورفض الشكل الديمقراطي الليبرالي للحكم، من خلال مؤلفاته العديدة، وفي العام 1945م، عندما إنتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية تم إعتقاله لمدة إثنى عشر شهراً ليتم إطلاق سراحه بعد ذلك، ليُعتقل مرة ثانية ولمدة شهرين عام 1947م، ويتم إطلاق سراحه أيضاً لعدم وجود أدلة كافية تثبت تورطه في الجرائم التي إرتكبها النظام النازي[9]، إذ أن دعمه تركز على الجانب الفكري فقط، وكعقوبة على الأخير تم منعه من التدريس في الجامعات الألمانية[10]، ليعود شميت إلى بلدته بليتنيبرغ ويمارس التأليف فيها حتى وفاته عام 1985م.

(المطلب الأول) المنجز المعرفي لكارل شميت

خلّف كارل شميت في تنظيراته وإسهاماته الفكرية والقانونية مجموعةً كبيرة من المؤلفات، شكّلت منجزاً معرفياً ثرياً تم إهماله لسنوات؛ إنطلاقاً من ولاء شميت للنظام النازي ودفاعه المستميت عنه، بعد ذلك تم الاعتراف بأن الولاء السياسي لهذا المفكر يجب أن لا يمنع من العودة إلى منجزه، طالما أن الأخير ينطوي على الكثير من معالم التفكير العميقة، فتم السعي لترجمة العديد من مؤلفاته من الألمانية إلى الانكليزية ولغاتٍ أخرى، وفيما يلي عرض موجز لأبرز مؤلفاته حسب التسلسل الزمني:

1- **The political Romanticism** "الرومانسية السياسية" (**1919**م): تضمن هذا الكتاب تحليلات عن الرومانسية السياسية، بوصفها تعبيراً عن التفكير السياسي المثالي والخيالي، ووجهة نظر المدرستين الألمانية والفرنسية تجاهها، وكذلك بيان اللبس الذي يثيره هذا المصطلح على المستوى التحليلي[11].

2- **On Dictatorship** "عن الدكتاتورية" (**1921**م) : في هذا الكتاب عَمَدَ شميت إلى مقاربة الدكتاتورية وتحليل أنواعها، وتبريرها في مواجهة الديمقراطية الليبرالية، بإعتبار الدكتاتورية تعبيراً عن الوحدة السياسية ومانع رئيس من تشظي المجتمع السياسي[12]، إن تأليف شميت لهذا الكتاب، خلال جمهورية فايمار، يثبت أن دعمه لحكم هتلر المطلق لم يكن إنتهازياً أو تبريراً للسلطة القائمة، إذ كتبه قبل أكثر من عشر سنوات على وصول هتلر للسلطة، وربما إن الضعف الذي لاحظه شميت في جمهورية فايمار ونظامها الديمقراطي الفاشل من وجهة نظره هو ما جعله يؤمن بشكل أكثف بالدكتاتورية.

3- **The Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty– Part I** "اللاهوت

السياسي: أربعة فصول حول مفهوم السيادة"(الجزء الأول) (1922م): يحتوي هذا الكتاب على دراسات معمقة حول مفهوم السيادة كما يفهمها كارل شميت، وطبيعة علاقة اللاهوت بالسياسة ومواضيع أخرى[13].

4- **The Crisis of Parliamentary Democracy** "أزمات الديمقراطية البرلمانية" (1923م): يكشف هذا الكتاب المهم عن محورية رفض شميت للديمقراطية البرلمانية[14]، سواء بشكلها التجريدي العام، أو من خلال واقعها الضعيف والمشتت الذي عاينه إبان جمهورية فايمار.

5- **The Roman Catholicism and Political Form** "الكاثوليكية الرومانية والإطار السياسي" (1923م): محاولة لتقديم تحليل عن طبيعة العلاقة بين المعتنق الكاثوليكي للرومان والحيز السياسي، وإنعكاس ذلك على الإطار السياسي في التفكير والممارسة[15].

6- **The Concept of Political** "مفهوم السياسية" (1927م): يقدم شميت في هذا الكتاب دراسة مهمة للسياسة ومفهومها ومدخلية الصراع في جوهر السياسة[16]، وسيتضح لاحقاً لماذا تعمدت شميت إستخدام كلمة "**Political** السياسية" بدلاً من كلمة "**Politics** السياسة".

7- **The Age of Neutralizations and Eroticization** "عصر التحييد وعدم التسييس" (1929م): هذا الكتاب في أصله حاضرة ألقاها كارل شميت في مؤتمر في مدينة برشلونة الإسبانية وقارب فيه قضية "الهيمنة المركزية، وعلاقة اللاهوت بالسياسة وقضايا أخرى[17].

8- **The Necessity of Politics** "ضرورة السياسة" (1931م): دراسة مختصرة حول الفلسفة الاقتصادية وفكرة السياسة، والكنيسة وفكرة التمثيل السياسي وغيرها[18].

9- **Four Articles 1931–1938** "أربع مقالات 1931–1938م": عبارة عن أربع مقالات موسعة تناول فيها كارل شميت الدولة الكلية **The Total State** وما يرتبط بها من طريقة التعامل مع الأعداء والحرب ضدهم."[19]

10- **Legality and Legitimacy** "الشرعية والمشروعية" (1932م): دراسة قانونية – سياسية تسعى إلى مقاربة المصطلحين في سياق يعيد تفكيك العلاقة بينهما وتأطيرها من جديد بما يتلائم مع المنظومة الفكرية العامة لشميت[20].

11- **The State, Movement, and The People** "الدولة والحركة والناس" (1933م): دراسة مختصرة تهدف إلى بيان أهمية هذه العناصر الثلاثة ودورها المركزي في الوحدة السياسية[21].

12- **The Leviathanian, The State Theory of the Thomas Hobbes** "الليفياثيان: نظرية الدولة عند توماس هوبز" (1938م): دراسة موسعة لتوماس هوبز الذي تأثر به كارل شميت كثيراً، لا سيما فيما يتعلق بالسلطة المطلقة للحاكم، وطبيعة الصراع ومحوريته في المجتمع الإنساني[22].

13- **Land and Sea** "أرض وبحر" (1942م): كتاب تنظيري في مجال الجغرافية السياسية وطبيعة العلاقة بين الجغرافية والسياسة وأثرها على العلاقات الدولية والنظام الدولي[23].

14- **Donso Cortes in Berlin** "دونسو كورتيس في برلين" (1950م): دراسة عن العام الذي قضاه المنظّر السياسي الاسباني دونسو كورتيس(**) في برلين (1849م)[24].

15- **The Nomos of the Earth** "قانون الأرض" (1950م): يستخدم كارل شميت كلمة **Nomos** اليونانية والتي تعني القانون، بل ما هو أوسع منه؛ ليقدم تحليلاته ورؤيته عن القانون الدولي العام[25].

16- **The Question of Legality** "سؤال الشرعية" (1950م): يكمل في هذا الكُتيب ما طرحه في كتابه عن الشرعية والمشروعية، لا سيما ما يتعلق بكيفية تحقيق الشرعية.[26]

17- **Hamlet and Hecuba** "هاملت وهيكُبا" (1956م): دراسة أدبية سياسية عن مسرحية "هاملت" للأديب الإنكليزي وليام شكسبير، ومحاولة ربطها بالهيكُبا /الأساطير اليونانية، تتداخل في هذا الكتاب مجالات الأدب والسياسة والوقت والأدوار[27].

18- **The Theory of Partisan** "نظرية الحزبية" (1963م): هذا الكتاب في أصله محاضرتان ألقاهما كارل شميت في إسبانيا عام 1962م، بعد أن مُنع من التدريس في ألمانيا، طرح فيهما رؤيته الخاصة عن الحزبية وطبيعتها وأثرها على السياسة[28].

19- **The Political Theology: The Myth of the Closure of any political Theology – Part II)** "اللاهوت السياسي: أسطورة نهاية أي لاهوتٍ سياسي –الجزء الثاني (1970م): في هذا الكتاب يُكمل شميت ما كتبه في الجزء الأول من اللاهوت السياسي، وهو يقدم إطاراً نظرياً_تحليلياً حول العلاقة بين للاهوت والسياسة، ويفند الرأي الذي يعتقد أن اللاهوت إنفصل عن السياسة[29].

هذه أبرز مؤلفات كارل شميت التي تمت ترجمتها إلى اللغة الانكليزية، دون أن يعني ذلك أنها تمثل كل المنجز المعرفي الذي قدمه شميت، إذ أنّه خلّف ما يزيد عن الستين عملاً بين كتابٍ وبحثٍ ومقال، غير انه لم يترجم إلى الانكليزية سوى نصفها تقريباً[30]، وقد بدأ المتخصصون في الغرب خارج ألمانيا بترجمة كتب شميت بعد أن أدركوا أهمية العودة إلى منجزه والاستفادة من أفكاره، لا سيما مع تأثر جملة من المفكرين المعاصرين به، نذكر منهم على سبيل المثال، المنظّر الأبرز لتيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية ليو شتراوس (1899–1973م) الذي تلمّذ على يدي شميت وأخذ عنه الكثير من أفكاره،

خاصة تلك المتعلقة بالموقف السلبي من الديمقراطية والجماهير، بالإضافة إلى محورية الصراع كجوهر سياسي[31]، وكذلك منظّر المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية هانز مورغنثاو (1891–1967م) الذي إستلهم العديد من طروحات شميت كالتمييز بين الصديق والعدو على مستوى الأمم، ودوره في تسيير العلاقات بين الدول[32]، بالإضافة إلى التأثير الذي يلاحظه البعضُ لشميت على المفكر الفرنسي جاك دريدا (1930–2004م) في بعض مؤلفاته، خاصة كتابه (**The politics of Friendship** سياسة الصداقة)[33]، بينما أخذ البعض يستخدم مصطلح "الشمتية الجديدة" للدلالة على تحول أفكار كارل شميت إلى تيار فكري مهم في الغرب[34]، وعلى الرغم من تحول مسار الفكر الغربي المعاصر من القطيعة إلى التواصل مع فكر شميت، وترجمة العديد من كتاباته إلى الانكليزية وغيرها، فإن هذه القطيعة ما زالت ماثلة في العالم العربي، إذ أن كتبه لم يترجم منها إلى اللغة العربية إلا كتاباً واحداً[***□].

(المبحث الثاني) مفهوم السياسة وأُسية الصراع عند كارل شميت

(المطلب الأول) مفهوم السياسة عند كارل شميت

لا ينطلق كارل شميت في بيانه لمفهوم السياسة من المنطلق التقليدي الذي يمارسه الكثير من الباحثين الذين يتعاملون مع السياسة كتمحورٍ كُلي عن السلطة السياسية التي تُعبر بدورها عن طبيعة "الإرادة العليا"**The Supreme Willing** داخل الإجتماع الإنساني، كما لا يَنظر إلى السياسة من الزاوية المؤسساتية التي إعتاد منظروها أن ينطلقوا منها بعدّها تمثيلاً عن النشاطات والفعاليات المجتمعية التي يضطلع بها المعنيون بالشأن بالعام، بقدر ما ينطلق شميت من خاصية تمييزية في فهم الطبيعة الإنسانية، من وجهة نظره، وترسيم العلاقات التوافقية والتعارضية بين الجماعات والأمم المختلفة، إذ ينطلق شميت بدايةً من تحديد مجال السياسة وتمييزها عن غيرها، فيؤكد أن "مجال الأخلاق يميز بين الخير والشر، بينما مجال الجماليات يميز بين الجميل والقبيح، في حين أن المجال الاقتصادي يميز بين المربح وغير المربح،

السؤال هنا: ما هو المعيار الذي يمكن أن يكون في مجال السياسة بحيث يكون مستقلاً عن المجالات الأخرى، ويمكن الحديث عنه بوضوح؟"[35] هنا يبدأ شميت في تحديده لمفهوم السياسة عنده حينما يؤكد أن جوهر السياسة هو "التمييز بين الصديق والعدو"[36]، إن مفهوم السياسة عند شميت لا يمكن تفسيره عبر المقولات التجريدية التي تنظر إليه كمجرد تعبير عن "إرادة عليا" في المجتمع تقوم بتسيير الشأن العام، ولا هي أيضاً مجموعة من المؤسسات التي تعبر عن ممارسة الشعب لسيادته على الإقليم، وإنما هي جوهر عدائي لا يمكن أن يوجد دون حالة من التقابلية الصراعية، إن جاز التعبير ولاق، عبر تمايز وجودي بين الصديق والعدو، إذ لا يمكن أن يكون هناك حديث عن السياسة، أو فهمها بعيداً عن ثنائية "الصديق/العدو" التي تهيمن على مجموع المنظومة الفكرية لشميت.

كما أن شميت يؤكد أن كل المفاهيم السابقة التي قُدمت للسياسة بقيت عاجزة عن تفهم عمقها ما دامت لا تنظر إلى القضية من جوهرها الوجودي، إذ أن التمييز بين الصديق والعدو عنده، هو، على حد تعبير أندريو نوريس، عبارة عن "قرار وجودي **Existential Decision**"[37] ، ويبدو أن هذا التداخل الوجودي في مفهوم السياسة عند شميت هو الذي جعله يشير إلى أن "مفهوم الدولة يفترض مسبقاً مفهوم السياسية"[38]، هذا التداخل الذي يسعى ليو شتراوس إلى إعطائه حالة من الديناميكية التقابلية، حين يشير إلى "إن تأكيد شميت على مفهوم السياسية هو تأكيد على مفهوم الدولة"[39]، فمثلما أن الدولة تفترض الوجود الاسبقي للسياسة، فإن الأخيرة بدورها تؤكد مفهوم الأولى، وطالما أن الدولة لا يمكن فهمها دون مضمونها المفترض مسبقاً ألا وهو السياسة، بيد أن هذه السياسة لا يمكن فهمها أيضاً دون فهم السياق الوجودي للصراع بين الأصدقاء والأعداء، لكن لماذا يُعبر شميت بالسياسية **Political** بدلاً من السياسة **Politics**؟ بداية ينبغي الالتفات إلى أن التباين اللغوي بين الكلمتين سيسهم كمدخل لفهم غاية شميت، إذ أننا حين نقول "السياسة **Politics**" فإننا نستخدم إسم مستقل لا يحتاج إلى أن يُضاف إلى شيءٍ آخر أو أن شيئاً آخراً يُضاف إليه، بينما حين نستخدم كلمة "السياسية **Political**" فنحن هنا

نستخدم كلمة مُضافة إلى كلمة أخرى، لا يكتمل المعنى دونها، كأن نقول مثلاً "الحزب السياسي "The Political Party أو "المؤسسات السياسية The Political Institutions"، أي أن السياسية تُفهم عبر الكلمة التي ترتبط بها عبر الإضافة اللغوية لتكون مضافاً ومضافاً إليه.

حاول العديد من الباحثين أن يوضحوا سبب قيام شميت بهذا الأمر، منهم جورج شواب مترجم ومُقدم كتاب "مفهوم السياسية" لكارل شميت، إذ ذهب شواب إلى أن السبب الذي دفع شميت لاستخدام مفهوم السياسية بدلاً من مفهوم السياسة يكمن في أن غايته هي الإشارة إلى العناصر الجديدة التي دخلت إلى هذا المفهوم والتي لم تكن موجودة في القرون السابقة، هذه العناصر التي تحدد طبيعة الصراع كجوهر سياسي، بالإضافة إلى التعقيدات والمشاكل الجديدة التي بدأت تطرأ على قضية إحتكار السياسة في معنى واحد دون غيره[40]، بعبارة أخرى، كأن شواب يهدف الإشارة إلى أن المفهوم السابق للسياسة كان لا يؤكد على كل العناصر الأساسية لهذا المفهوم، فقد طرأت تغييرات عدة في التفكير في هذا المجال، ولم تعد طريقة تفكير القرون السابقة قادرة إلى تقديم الأطروحة المُثلى لفهم حقيقة السياسة.

لكن يبدو لنا أن الغاية الأساس التي دفعت شميت لهذا التمييز، وبعيداً عما أراد شواب وغيره أن يفهموا قصده من خلال فرضياتهم، تكمن في أن شميت أراد أن يُركّز الطبيعة الوجودية للصراع المتأصلة في مفهوم السياسة، وكأنه أراد أن يُلفت الأنظار إلى أن الكلمة التي تسبق السياسية هي الصراعات السياسية،الحروب السياسية، العدائية السياسية، وهكذا لا يمكن القبول بأي مفهوم للسياسة، حسب تفكير شميت، دون أن نفترض مسبقاً وجود حالة العدائية والصراع الحرب، هذه الحالة التي لا مناص لفهم السياسة دون إلحاقها بها.

ولعل هذا السبب هو الذي دفع بشميت إلى أن يتعمد إستخدام كلمة السياسية في عنوان كتابه وليس السياسة، إذ كان بإمكانه أن يعنونه "مفهوم السياسة" وفي داخل الكتاب يشير إلى وجود تغير في المفهوم، ومن ثم يقوم بتوضيحه وجهة نظره في هذا التغير الحاصل، فكأنه أراد أن يستجلب إهتمام القراء حين يلاحظون كلمة الإضافة

"السياسية" ليتسائلوا ما هي الكلمة التي تسبقها؟ وكأننا أمام خطوة تسويقية ذكية للكتاب من شميت.

وبما أن الصراع جوهري في السياسة، وبما أن الأخيرة، حسب تعبير ليو شتراوس، هي عند شميت "عبارة عن خصيصة أساسية للحياة الإنسانية، السياسة هي قَدَر، وهكذا الإنسان لا يمكنه الهرب من السياسة"[41]، إذن فالصراع جوهري في الحياة الإنسانية، ولا مفر منه، غير أن تأكيد شميت على الصراع لا يتماشى مع النظرة المعتادة له، والذاهبة إلى إن المجتمع الإنساني يلجأ للصراع حينما يفشل في تمشية العلاقات الإنسانية بشكلها السلمي، أي أن الصراع ودرجته القصوى "الحرب"، هو حالة اضطرارية/إكراهية، وإنما يتماشى تأكيد شميت على أن الصراع هو الحالة الطبيعية للحياة الإنسانية، طالما انه جوهر السياسة، ومفهومها التمايزي بين الصديق والعدو، وكيما يكتمل مفهوم السياسة عند شميت، لا بد من توضيح أُسية الصراع عنده لتعانق الاثنين وارتباطهما وجودياً في منظومته الفكرية.

(المطلب الثاني) أُسية الصراع عند كارل شميت

لا يمكن تقديم التصور الكامل لمفهوم السياسة عند شميت دون التأمل في مكانة الصراع في تنظيره السياسي، طالما أن السياسة عنده ليست إلا تمييزاً بين الصديق والعدو، لقد تأثر شميت كثيراً بتوماس هوبز (1588–1679م) أحد أقطاب نظرية العقد الاجتماعي، وكما هو معروف أن حالة الطبيعة **The State of Nature** عند هوبز هي حالة عدائية تصارعية، فالفرد عدو للفرد، والجميع عدو للجميع، عندها أدرك أفراد المجتمع أن حالة الفوضى والاحتراب التي يعيشون فيها ستقودهم إلى الفناء الكلي ما لم يُصار إلى اللجوء للعقد الاجتماعي الذي يتنازل وفقه الأفراد عن بعضٍ من حقوقهم إلى الحاكم المطلق الذي بدوره سيضطلع بمهمة توفير الأمن والحماية لأفراد المجتمع[42]، أُعجب شميت كثيراً بتحليلات هوبز عن الخوف في حالة الطبيعة الذي إعترى أفراد المجتمع، هذا الخوف الذي جعل الأفراد المشتتين يجتمعون سويةً بغية إيجاد حلٍ يخرجهم منه تجاه حالة الأمن ضمن دالة العقد الاجتماعي[43]، لكن علينا أن

نلاحظ أن حالة الخوف لدى شميت تختلف عنها عند هوبز، فلئن كانت عند الأخير هي حرب الأفراد ضد الأفراد، فهي لدى الأول حرب الجماعات، خاصة الأمم **The Nations**، كما إنها إن كانت لدى هوبز عبارة عن حرب الجميع ضد الجميع، فإنها لدى شميت تقوم على التمييز بين الصديق والعدو[44]، وقد سعى شميت إلى توظيف طبيعة العقد الاجتماعي عند هوبز لتبرير دكتاتورية الحكم والاستبداد في السلطة، فقد أردك مآل تنظير هوبز، يقول شميت " صحيحٌ أن المجتمع/الأفراد ربما يكونوا هم من صنعوا الدولة، لكنهم فعلوا ذلك مرةً واحدة، وإلى الأبد، وأصبحت الدولة، بما هي آلة تتحرك بمفردها دون الرجوع لأحد وفق منطقها الخاص والمستقل"[45]، وعلى هذا الأساس نكون أمام محاولة تبريرية لاستبدادية الحاكم وبشكلها الاطلاقي، طالما أن الأفراد المتعاقدون قاموا بدورهم المناط، إذ أن نشأة الدولة بعد ذلك تتقوم بدور الحاكم وصلاحياته الواسعة، ولا تحتاج إلى مشاركة فعلية من الأفراد في ممارسة السلطة السياسية.

ولذلك تكون الدولة، بوصفها تعبيراً كيانياً يفترض وجود السياسة مسبقاً عند شميت كما مر سابقاً، وبما أن مفهوم السياسة يتمثل في التمييز بين الصديق والعدو، هي الكيان الوحيد القادر على تطبيق هذا التمييز الثنائي "الصديق/العدو"[46]، ويتضح معيار التمييز هذا والكاشف عن أُسية الصراع في فكر شميت، عبر دالة ومعيارية مصلحة الدولة "**The State Interest**" ، حيث لا توجد مواقف ثابتة، بل مصالح ثابتة، وحتى المصالح يمكن أن تكون متغيرة[47]، إذ أن المصالح هي التي تحدد المعيار التمايزي كجوهر لمفهوم السياسة بين الأصدقاء والأعداء، والأعداء هنا، كما يرى السيد ولد أباه، ليسوا مجرد الخصم والمنافس، أي مجرد الآخر المغاير، بل هو العدو العمومي في مستوى الكيانات الجماعية، لا يستخدم شميت لفظ العدو بالمفهوم الأخلاقي أو الميتافيزيقي، لا تقتضي العداوة بالمفهوم السياسي الكراهة الشخصية، بل بؤرة الصِدام في دلالته الكثيفة القوية التي تحدها فرضية الحرب دون أن تكون الحرب هي هدف السياسة وغايتها[48].

إن الصداقة والعدائية لدى شميت تتمتع بخاصية الدينمايكية وليس الستاتيكية، تتأتى هذه الدينمايكية من محورية المصلحة كثيمة متبدلة من مدة لأخرى، ومن زاوية لأخرى، وبالتالي يكون من الممكن جداً أن يتحول الصديق إلى عدوٍ، أو أن يتصير العدو صديقاً، يشدد شميت على "أن معيار التمييز بين الصديق والعدو لا يعني بالضرورة أن أمة ما يجب أن تكون عدواً لأمة أخرى أو صديقة للأبد، أو أن حالة الحياد غير ممكنة آو غير معقولة من الناحية السياسية، لكن حتى مفهوم الحياد **The Concept of Neutrality** هو خاضع أيضاً للافتراض النهائي لوجود إمكانية حقيقية لتجمع أصدقاء وأعداء"[49]، وكأن شميت هنا أخذ بيده اليسرى ما منحه باليد اليمنى، إذ لا يمكن قبول الحياد، بالمحصلة النهائية، إبان عملية التمييز المصلحي بين الأصدقاء والأعداء،إنه تمييزٌ حديديٌ لا يقبل المرونة والتبدل إلا ضمن سياق تبدل المصلحة ذاتها لا سواها، وفي أحد نصوصه التي تأخذ المنحى الشعري، يؤكد شميت على هذه الحديدية والصرامة في التمييز حين يكتب[50]:

"ويلٌ للذي ليس لديه صديق، من أجل عدوهِ سيُجلَب للمحكمة
ويلٌ للذي ليس لديه عدو، لأني سأكون عدوه يوم القيامة"

هكذا لا تسلم أمة/دولة من هذا التمييز، ومن ثم على الدول أن تؤمن بأن العدائية بين الأصدقاء والأعداء هي أمر مفروغ من وجوده، ولا يمكن الجدل تجاهه حسب وجهة نظر شميت، ذلك أن العدائية والصراع سمة وجودية دائمة، وما إعلان الحرب، بوصفها ذروة الصراع، وقمة العدائية بين الأمم والدول، إلا إعلان عن حالة العدائية هذه[51]، وفي جميع الأوقات ثمة حروب كلية **The Total wars**[52]، إن العالم الذي لا ينطوي على إمكانية الحرب، وتُقصى منه هذه الإمكانية بشكل تام، هو عالم لا يقوم على التمييز بين الصديق والعدو، وبالتالي فهو عالم بلا سياسة[53]، وعلى هذا الأساس نحن أمام حالة من القياس المنطقي بالمنحى الأرسطوطاليسي، وحسب الشكل الآتي:

اللا حرب = عدم التمييز بين الصديق والعدو
اللا سياسة = عدم التمييز بين الصديق والعدو

إذن / اللا حرب = اللا سياسة

وحين يركز شميت على أن الحرب هي أمر وجودي في تحديد مفهوم السياسة، فهذا يجعله يرى أنها تشكل "نفي وجودي للعدو **Existential Negation of the Enemy** "[54]، إنها ذروة الصراع الوجودي الذي يحدد البقاء للأقوى ضمن طريقة عيش الغاب، ورغم إعتراف شميت بأنها ليست هدفاً ولا غاية ولا مضمونة جداً في السياسة، ولكن بوصفها إحتمالاً حاضراً دائماً، فإنها تعد مؤشراً أساسياً في تحديد خصائص تفكير وسلوك البشر، وهكذا هي تخلق السلوك السياسي بشكل محدد[55]، ما يُلاحظ على شميت في تنظيره لمحورية الصراع أسيته، وجوهرية الحرب في السياسة، هو أنه كلما سعى إلى تقليل حدة التمييز بين الأصدقاء والأعداء، أو حالة الحرب الكلية بين الأمم والدول، كلما يعود مرة أخرى لتضخيم هذا التقليل وتغويله، إذ طرح سابقاً إمكانية حالة الحياد "اللا صداقة واللا عداوة" ثم عاد وأعدمها بطريقة إلتفافية، ثم عندما أكد أن الحرب لا غاية ولا هدفاً ولا مضمونة، عاد ليؤكد جوهريتها، وكأن شميت لا يرتكز تفكيره السياسي إلا في سياق صراعي يؤسس لقطيعة بين الأطراف التي يتشكل منها عالمنا المترامي الأطراف بين أمم وجماعات شتى، وبما الصراع، بكافة أنماطه التي ذروتها الحرب، هو السائد، عندها يكون كل شيء مباح؛ لأننا أمام تمايز بين الـ "نحن" و الـ "هم" ، بين الـ "الأنا" والـ"الآخر"، هي حالة من سيادة الصراع والصِدام الدائمة، تُرى هل إستلهم الأمريكي صموئيل هنتنغتون (1927–2008م) من كارل شميت فكرة الصراع بين الأمم والدول ليجعلها هنتنغتون صداماً بين الحضارات؟ ممكن ذلك جداً، خاصة في ضوء أن الأخير بدأ من النهاية التي توصل إليها الأول، إذ طالما أن العالم عبارة عن حالة من الصراع والصدام بسبب إنقسامه إلى "أصدقاء" و "أعداء"، فإن مدارية الصداقة والعداوة هي الاختلافات الثقافية بين الحضارات كما توصل هنتنغتون في كتابه "صِدام الحضارات"[56]، ولعل بالإمكان ترجيح أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، وتقسيمها العالم إلى "محور خير" و "محور شر"، إلى الـ"أصدقاء" والـ"أعداء" وحربها الوجودية على الإرهاب كما تدعي، هي أيضاً إستلهاماً لما طرحه كارل شميت عن

جوهرية التمييز بين الصديق والعدو في مفهوم السياسة وعملها، وربما أن القطيعة الكبيرة التي تعرض شميت بوصفه منظّراً نازياً، جعلت الكثير يأخذ من أفكاره دونما الإشارة إليه، لكن الانفتاح حالياً على طروحات شميت جعلت الكثير من القضايا تتضح شيئاً فشيئاً.

وقبل مغادرة هذا المبحث ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم السياسة عند شميت، وكذلك أُسية الصراع ضمن هذا المفهوم، لا يعني الإقرار الكُلي بصحته، إذ أن العالم السياسي الذي تنظر له هذه التنظيرات لهو عالم سوداوي قاتم، عالم يقوم على الاحتراب، ويتقوم بالقتل والترهيب، صحيحٌ أن الصراعات والحروب والعدائية هي من الأمور الواقعية جداً في السياسة، بيد أن ثمة فارق أساس بين اللجوء إلى الحرب كنتيجة لنفاد كل الطرق والوسائل الدبلوماسية لحل الخلافات، وبين اعتماد الحرب كميكانزم طبيعي يُمارس دائماً دون الارتكان إلى الوسائل والطرق الدبلوماسية، لا ننسى أن شميت أحد أبرز منظري المانيا النازية، وقد رأينا أين أوصلت السياسةُ النازيةُ العالمَ حين أقحمته في حرب كونية أهلكت الحرث والنسل، وعلى هذا الأساس، فإن الإقرار بواقعية فكرة ما في سياقٍ محدد كإجراء إضطراري لا يصح تعميه كإجراء مطلق حتى في الحالات الطبيعية، إن السياسة وإن كانت تقوم على تغاير المصالح، وتمايز الأدوار النفعية بين الأفراد والجماعات والدول والحضارات، لكن هذا لا يعني تبرير ذلك للحروب الكُلية كما سماها شميت، إذ يمكن حصر الصراع، جهد الإمكان، في حالات التنافس السلمي، وتبادل المصلحة بين الأطراف، دون اللجوء إلى ذروة الصراع المتمثلة بالحرب إلا في الحالات النادرة.

(المبحث الثالث) تبرير الدكتاتورية وحالة الإستثناء عند كارل شميت

(المطلب الأول) تبرير كارل شميت للدكتاتورية

عديدةٌ هي المسببات التي دفعت بشميت أن يكون مناصراً للدكتاتورية **Dictatorship** كتعبيرٍ عن فردانية الشخص الحاكم، وإطلاقية الممارسة للسياسية للسلطة، ولعل من أبرزها تلك المعاينة التي لاحظها على الضعف الذي يعتري

النظام الديمقراطي الليبرالي إبّان جمهورية فايمار، بالإضافة إلى ميل شميت بالدرجة الأساس إلى أن مركزة الممارسات العملية ستقود بشكل فاعل إلى نجاح في الخطوات، والى فعالية اكبر بالأداء حتى خارج العمل السياسي، ولعل المنطلق الأساس الذي يمكن تقريره كمدخل لفهم تبرير شميت للدكتاتورية متأتي من رفضه للتعددية **Pluralism** بوصفها الإعتراف بوجود تنوع فكري وإجتماعي في الدولة يجب أن ينعكس على النظام والأداء السياسيين، فالتعددية عنده "بُنيت على تفكيك السيادة"[57]، إذ طالما أن السيادة التي تقرر في العقد الاجتماعي– بإنموذجها الهوبزي– أن الإرادة السياسية للمجموع قد إنتقلت إلى الحاكم مطلق اليد في سلطانه، فلا داعي لظهور معوقات أمام صاحب السيادة في أدائه لمهامه ومسؤولياته[58]، فالتعددية ستقود إلى تشظي السيادة التي لا يمكن تمزيقها عبر إقرارات لا تحظى بالمنطقية، كونها –أي السيادة– فكرة جوهرية عن إرادة عليا/كلية واحدة، كما لا تحظى بالعملية، بعدّها تمزيقاً ممارساتياً للوحدة الانصهارية بين أطراف المعادلة الآتية:

صاحب السيادة + المجتمع = الدولة المطلقة الكليانية

ولعلنا هنا نلمس حضوراً لفردريك هيغل (**1770–1831**م) وتأكيداته على الدولة الكليانية، وبضرورة صهر مكونات الدولة في إرادة سياسية قوية، وهكذا فإن شميت يؤكد على أن "الدولة الكليانية هي أقوى دولة إلى حدٍ بعيد"[59]، هذه القوة التي تجعل الدولة قادرة على الاستجابة لكافة التحديات التي تعتريها، لا سيما وأن الفعالية في الأداء السياسي تتقرر، من ضمن مقرراتها العديدة، على ضرورة الاستجابة العاجلة والطارئة لما يحتاجه المجتمع، بيد أن الدكتاتور الذي يبرر له شميت، أي صاحب الفرد صاحب السيادة المطلقة، لا يختلف كثيراً، حسب تبريره، من تنظير جان جاك روسو (**1712–1778**م) للإرادة العامة **The General Will**، إذ أن مفهوم الأخير "تشكل بطريقة تجعله متطابق مع مفهوم صاحب السيادة، مما يعني أن الشعب/المواطنين قد أصبحوا هم أصحاب السيادة"[60]، بيد أن شميت يمارس ضرباً من ضروب التعمية على جوهر أساسي قامت عليه الإرادة العامة عند روسو يتمثل في رأي المجموع وليس الفرد، والتأكيد على دوره الفاعل ترسيم مؤشرات العمل الجماعي

والتدخل في إدارة الشأن العام، وهذا الجوهر بالتأكيد يغيب، وبدرجة كبيرة، في الممارسة الدكتاتورية مهما حاولنا تزيينها بأية مبررات، خاصة وان الدكتاتور/ صاحب السيادة، حسب تاكيدات شميت، "لا يمكن أن يخضع للقانون، إنه فوق القانون"[61]، فهو شخص مؤهل لتحديد مصلحة الشعب، وتسيير شؤونه بالطريقة المثلى، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يخضع للنظام القانوني، كما أن الشرعية لا يمكن أن تُقاد عبر القانون[62]، صحيحٌ أن ثمة حاجة ماسة للقانون، بيد أن الدكتاتور يعتبر فوق القانون، وواضع القانون، ومحدد حالة الإستثناء والمقرر فيها كما سيأتي معنا، إذن نحن أمام إعادة توجيه غير منصف للإرادة العامة بالسياق الذي طرحه روسو، إذ لا يمكن قبول فكرة أن الإرادة العامة يمكن أن يمثلها الدكتاتور مهما كان قادراً على تلبية طموحات الأفراد الذي تتكون منهم هذه الإرادة، فحتى مع التنزل والتسليم بصحة فكرة "إن إرادة القادة السياسيين تسمو وتهمين بشكل أحادي ما داموا يعملون لخدمة المصلحة العليا للدولة"[63]، فإن عبارة (خدمة المصلحة العليا للدولة) تبقى عبارة فضفاضة وعامة تحتاج إلى محددات واضحة لأي الأعمال هي خدمة لهذه المصلحة وأيُها ليست كذلك؟ بالإضافة إلى إلزامية تحديد الطرق الناجعة لهذه الخدمة، وعدم تركها مفتوحة على كل التفسيرات والتأويلات بالشكل الذي يُمكّن أي دكتاتور من إدعاء أن عمله وسياسته هي في حقيقتها خدمة لمصلحة الدولة العليا.

غير أن شميت كان مدركاً لصعوبة موقفه في تبريره للدكتاتورية ومقدار غياب الإقناعية في توجهه هذا، لذا عمد إلى عدة محاولات إقناعية في هذا المجال، إحدى هذه المحاولات تكمن في أنه عَمَدَ إلى طريقة "الحجج المقابلة وقاعدة الإلزام"، إن جاز التعبير ولاق، والتي تعبر عن مسايرة الخصم بنفس طريقة تفكيره إلزامه بنفس الحجج التي يستدل بها، لذا كتب شميت "إذا كان النظام البرلماني قائم على فكرة أن من الصعوبة بمكان جمع الناس في مكان واحد ليقرروا أمورهم وشؤونهم العامة، لذا فإن الحل المعقول يتمثل في إيجاد لجنة منتخبة من الشعب تمارس الدور نيابة عنه [ليتوصل شميت لفكرته] فإذا كان ممثلو الشعب، لأسباب عملية وفنية، قادرين على إتخاذ القرار بدلاً من الشعب نفسه، فإن بمقدور ممثل واحد موثوق، من دون شك، أن

يقرر بإسم الشعب نفسه"[64]، ورغم محاولة شميت أن يبين أن حجاجه هنا مجرد طريقة لنقد البرلمان، لكن فكرته الأخيرة ليست حجاجية فحسب، بل عبرت عن أُسٍ جوهري في فكره السياسي، أس يتقوم بالتبرير للدكتاتورية وسلطتها المطلقة، وهذا ما حصل بعد ذلك بالفعل، حين وصل أدولف هتلر إلى السلطة عبر الانتخابات عام 1933م، وهو ما رحب به شميت وإنتمى على إثره للحزب النازي.

ومن محاولات شميت الأخرى التي أراد عبرها تقديم صورة مقنعة عن الصعوبة التي تجابه تبريره للدكتاتورية، أنه قدّم تمييزاً بين نوعين من الأخيرة[65]:

1- الدكتاتورية العسكرية **The Commissarial Dictatorship**[66]: تكون هذه الدكتاتورية إنتقالية وتقوم بتعليق الدستور مؤقتاً من اجل حمايته.

2- دكتاتورية صاحب السيادة **The Sovereign Dictatorship**: ويعني بها دكتاتورية تقوم بإلغاء الدستور الموجود، ومن ثم تُقدم على تقديم آخر مختلف.

وكأن شميت يريد أن يوضح أن دكتاتورية صاحب السيادة تختلف عن تلك الدكتاتورية الطارئة/الانتقالية التي تعمل بشكل مؤقت، هو يؤيد الدائمة التي تعبر عن إنصهار الرؤية الكلية للشعب في بوتقة حاكم واحد قوي يمثل تطلعات هذا الشعب ومصالحه، يقوم صاحب السيادة هذا بإلغاء الدستور ليأتي بغيره حسب ما يراه ملائماً للمرحلة التي يمارس السيادة فيها، وهكذا حين تحين الفرصة، سيعلن شميت أن الاشتراكية الوطنية لا تفكر بشكل تجريدي ولا بشكل مكرر، بل هي عدو للمكررات[67]، وهو يريد أن يشرعن الفكر والسلوك النازيين طالما إن التكرارية تعني إعتماد نفس الطرق التقليدية المعمولة في المجتمع السياسي، وحينما يقوم الدكتاتور/صاحب السيادة بتغيير الدستور، ومن ثم تطبيق سياسته على ارض الواقع، سنكون أمام إعتبارات جديدة في الشرعية السياسية، بشكل يحظر على الأفراد الاعتراض على تصرفات الدولة وخياراتها[68].

أيٌ تكن التبريرات التي قدمها شكيت للدكتاتورية، سواء كتمييز بين أنواعها أو غيرها، فإنها بالمحصلة تبريرات تبقى في سياق السعي لشرعنة فردية الحاكم وإطلاقية سلطاته، وما تمت ممارسته فعلياً في ألمانيا النازية ودكتاتورية الفوهرر/الزعيم التي كثيراً ما هَدَفَ شميت لتمجيدها وتبريرها، لكن تبقى تبريرات شميت هذه غير مكتملة ما لم يتم التطرق لحالة الاستثناء في تفكيره السياسي.

(المطلب الأول) حالة الإستثناء عند كارل شميت

يعد كارل شميت أحد أهم المنظرين لحالة الاستثناء **The State of Exception** ، ويبدأ شميت تنظيره هذا بجملة "أن السيادي/ صاحب السيادة هو من يقرر حالة الاستثناء"[69]، ويُقصد بهذه الحالة أي ظرف حرج إقتصادي او سياسي او غيرهما تمر به الدولة، ويتطلب معالجة طارئة وعاجل من صاحب السيادة، وغالباً ما يحتوي الدستور على خطوط عامة لمواجهة الأزمات وإعادة الاستقرار في الدولة[70]، لكن هل هذا يعني أن حالة الاستثناء هي نفسها الحالة المتعارف عليها بحالة الطوارئ **The State of Emergency** ؟

بالتأكيد ثمة علاقة وثيقة بين الحالتين، دون أن يعني ذلك أنهما يعبران عن حالة واحدة، فصحيحٌ أن كلاهما يعبران عن حالة تمر بها الدولة بظروف طارئة وإستثنائية تتطلب حلولاً عاجلة وسريعة، وتعامل آني معين قد يتلازم معه تعطيلاً لبعض الحقوق والحريات العامة المتعارفة والمعمول بها في الأوضاع الإعتيادية، لكن ثمة إختلاف بين الحالتين، وهذا هو مكمن الجِدة في تنظير شميت الذي جعل الباحثين يهتمون بتحليله لحالة الاستثناء، وربما يمكن تشبيه العلاقة بين حالتي الاستثناء والطوارئ عبر الدالة الآتية:

كل حالة طوارئ = حالة إستثناء

لكن/ (ليس) كل حالة إستثناء = حالة طوارئ

ما يعني أن حالة الاستثناء أعم وأشمل من حالة الطوارئ المتعارفة، فالأخيرة هي تعليق لبعض مواد الدستور وفقراته في ظرف طارئ، وبشكل مؤقت، لحين إنتهاء هذا

الظرف، ومن ثم العودة إلى المواد والفقرات المعطلة وتفعليها من جديد بعد نفاد مدة الطوارئ في الدولة، بيد أن حالة الاستثناء لا تعني بالضرورة ذلك فحسب، بل تتعداه، إذ "تظهر في هذه الحالة بالتحديد، كما يرى كارل شميت، الاختلاف الفاصل بين الدولة والنظام القانوني، إذ بينما تظل الدولة قائمة، ينحسر النظام القانوني، وعلى هذا النحو يتمكن شميت من تأسيس أقصى صور حالة الاستثناء في السلطة التأسيسية متمثلة في الدكتاتورية السيادية"[71]، القضية هنا تتعدى مجرد تعطيل القانون، بل هو توظيف للحالة الاستثنائية لتغيير القانون من أساسه عبر ممارسة صاحب السيادة لدكتاتوريته التي يبررها شميت، بعبارة أخرى، يمكن "إن لا يعلق الحاكم اللوائح والقوانين فحسب، بل يقوم بإستمرار في إيجاد تصنيفات جديدة بديلة عنها"[72].

وربما إذا أردنا مثالاً واضحاً على حالة الاستثناء بالمنحى الشميتي، نسبةً لكارل شميت، يمكن إيراد ما قام به هتلر حين أصدر في 28 شباط/فبراير عام 1933م مرسوم (حماية الشعب والدولة) الذي علّق العمل بمواد الحريات الشخصية في دستور جمهورية فايمار، والملفت هنا أن هذا المرسوم لم يلغَ قط، وهكذا نحن أمام حالة إستثناء إستمرت لمدة إثنى عشر عاماً طيلة المانيا النازية[73]، يكمن أُس الاستثناء في كونه لا يحظى بالسمة المؤقتة كحالة الطوارئ، وإنما يتعداها طالما أن الدكتاتور/ صاحب السيادة يرى أن من مصلحة الدولة الاستمرار بتفعيل حالة الاستثناء، إذن نحن أمام عملية إعادة ترسيم لثنائية "القاعدة/الإستثناء"، فإذا كان المتعارف هو أن الاستثناء يخصص القاعدة في ظروف معينة لكنه لا يلغيها، فإن الاستثناء هنا يقوم بالإلغاء الكُلي للقاعدة، ويأخذ مكانها كُلياً، غير أن السؤال المهم هنا، إن كان يأخذ الاستثناء يأخذ مكان القاعدة فلماذا نبقى نعبر عنه بـ (الإستثناء)؟

يبدو أن الإجابة على هذا السؤال هي الكفيلة بتوضيح التعانق الذي يقيمه شميت بين هذه الحالة والدكتاتورية، إذ طالما أن الدولة تمر بظروف غير إعتيادية، نتيجة حرب أهلية، او حرب خارجية، او تحديات كبيرة تواجهها على مختلف الأصعدة، وبما أن ذلك يبيح تفعيل حالة الاستثناء وإن كان بصورة شبه دائمة، إن لم تكن دائمةً أصلاً، فإنه من غير الممكن أن نترك تسمية الاستثناء تعبيراً عن هذه الحالة، إن تحليلنا هذا إن

صح، فكأن شميت يريد أن يقول، تبقى سلطة الحاكم مطلقة ما دامت حالة الاستثناء قائمة، والمؤكد هنا أن اغلب، إن لم يكن جميع، فترات الحكم الدكتاتورية لا تخلو إما من حرب او تحديات عظمى او أعداء خارجيين يتربصون بالدولة وغيرها من المقولات التي إعتاد المستبدون استخدامها في هذا المجال، الأمر الذي يعني أن حالة الاستثناء ستبقى مستمرة وموجودة، وسيترتب على ذلك إطلاقاً لسلطات الدكتاتور وصلاحياته، إذن نحن أمام حيلة لغوية/تعبيرية تتعمد الإبقاء على مفردة "الاستثناء" كي تشير إلى أن سبب تعطيل الحقوق الحريات العامة متأتي من تحديات ضاغطة.

وبما "أن كل القوانين هي قوانين ظرفية" على حد تعبير كارل شميت[74]، فأن الدكتاتور سيتعامل في حالة الاستثناء مع الأعداء بوصفهم متمردين بلا حقوق **Rightless Rebels** "[75]، حيث لا حق لهم يمكن أن يتمتعوا به، وكما هو واضح إن كلمة (المتمردين) في الممارسات الدكتاتورية تعني كل من يعارض النظام القائم ويختلف معه بالأفكار السياسية ويغايره بالتوجهات، ومن ثم لا يمكن الحديث عن إعتراف بالآخر وحق بالاختلاف، ولا في حقه في المشاركة السياسية، ولا ايضاً حقه في المحاكمات العادلة وعدم الحبس او السجن بلا إدانة، وقد أخذت العديد من الدول تعمل بما نظّر له كارل شميت في هذا المجال، دون الإشارة إليه أو ذكر إسمه كالعادة، فعلى سبيل المثال، "يمكن أن نجد ذلك في قانون (النظام العسكري **The Military Order**) الذي أصدره الرئيس الأمريكي في **13** نوفمبر **2001**م، والذي يُجيز إعتقال الأجانب المشتبه في تورطهم بأنشطة إرهابية لأجل غير مسمى"[76]، هكذا يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل، وإن كان مع غير الأمريكيين، بحالة الاستثناء، ويشير جورجو أغامبين، إلى أن قانون الرئيس الأمريكي هذا قام بإلغاء جذري للمركز القانوني للفرد، بحيث أصبح كائناً لا تعريف له ولا تصنيف، وعلى ذلك لا تتمتع عناصر طالبان التي أُلقي القبض عليها في أفغانستان، بمكانة أسير الحرب وفقاً لاتفاقيات جنيف، بالإضافة إلى أنهم لا يتمتعون حتى بالمركز القانوني للمتهم بأية جريمة بموجب القانون الأمريكي، فهم ليسوا أسرى ولا متهمين،

بل مجرد معتقلين بحكم الأمر الواقع فقط، ولا يمكن مقارنتهم، كما يرى اغامبين، إلا بالأسرى اليهود في المانيا النازية من حيث الوضع القانوني[77].

عوداً إلى كارل شميت، ربما يمكن الذهاب إلى انه ركزّ على حالة الاستثناء لا لكونها تمثل تنظيراً متقدماً على التنظيرات السابقة فيما يتعلق بها، فهذا أمر يبقى وارد وبقوة، غير أن ذلك لا يعني عدم صحة فرضيتنا التي تقوم على أن شميت هدَفَ إلى تعميق تبريره للدكتاتورية، وقدّم، عبر حالة الاستثناء، الحجةَ الفلسفية والقانونية لإبطال الدساتير والقوانين واللوائح الموجودة في الدول، وإبدالها بأخرى تتماشى مع رؤية صاحب السيادة وحكمه المطلق، ومع كل ما قدمه شميت في هذا السياق، تبقى محاولته غير خالية من الإشكالات، لاسيما تلك المتعلقة بأن الدكتاتورية لا يمكن أن تمثل حلاً ناجعاً، او خياراً مثالاً في ممارسة السلطة السياسية، خاصة وإنها تتقوم عبر إقصاء الآخرين وتهمشيهم، بل والقضاء عليهم إن أُتيح لها ذلك، وهذا أمر منافي للعقل والمنطق، وحتى لو افترضنا انه منطقي وعقلاني، فهو يبقى غير عملي، بمعنى أن النتائج العملية التي أنتجتها الدكتاتوريات في العالم، بما فيها المانيا النازية، تمثلت في حروب عديدة ودمار، وقادت الدكتاتوريين ومن معهم إلى المقاصل والمحاكم.

(المبحث الرابع) نقد كارل شميت للديمقراطية الليبرالية

(المطلب الأول) الديمقراطية والليبرالية عند كارل شميت/ من الوِفاق إلى التضاد

طبيعي أن يقود الموقف التبريري للدكتاتورية الذي تبناه كارل شميت إلى رفض التصورات والتشكيلات والأنظمة السياسية التي تقف على الضفة الأخرى من النظام السياسي الذي آمن به وتبناه، ولعل الديمقراطية الليبرالية شغلت حيزاً مهماً من التحليل والنقد عنده، الأمر الذي دفعه إلى ممارسة التفكيك بين طرفي الدالة "الديمقراطية" و "الليبرالية"، ليؤكد على إمكانية الفصل بينهما طالما أن الديمقراطية تنشغل بثيمة إشراك الشعب في تسييره شؤونه العامة عبر آلية محددة، بينما تشير الليبرالية إلى المضمون الفكري التي تتضمن عملية الإشراك هذه، وقد جرّت الليبراليةُ، كمحتوى فكري أخذت

به جملة من الدول، شميتَ إلى نقد التجربة البرلمانية لوصفها التعبير الأبرز على الشكل التنظيمي لهذه الليبرالية في ممارستها للديمقراطية، ومن ثم ينبغي مقاربة نقد شميت للمحتوى الفكري "الليبرالية **Liberalism**" وللشكل التنظيمي "البرلمانية **Parliamantism**".

ينطلق كارل شميت في نقده لليبرالية من كونها تعني نزع السياسة عن الحياة العامة، إذ تبحث النظرية الليبرالية عن تحييد الدولة من أجل تحرير المجتمع البرجوازي، بعبارة أخرى، إنها تبحث عن مجالات عمل رأسمالي متحررة من تدخلات السلطات السيادية، والسعي لحماية الحريات البرجوازية الفردانية[78]، تتقوم الليبرالية، كما يرى شميت، بفكرة هي مناقضة تماماً لما تتقوم بها السياسة، فالأخيرة تنطوي على التدخلات المؤسساتية التنظيمية في مجالات الحياة كافة، والسلطة السياسية تنظم كل شيء، بينما تهدف الليبرالية، جهد إمكانها، إلى تحرير الأفراد، ومن ثم المجتمع، من سيطرة السلطة السياسية ومؤسساتها، وهكذا فإن "السياسة نقيض الليبرالية بالمطلق، لأنها تحارب الفردانية التي تذيب الروابط الإنسانية، بينما الهدف الأسمى للبرجوازية ليس إلا حماية الحقوق الفردية (خصوصاً حق التملك) أمام الدولة، وهذا ما يدفعها للسعي إلى تقييد كل وظائف الدولة بالقوانين، والبحث عن فصل السلطات، وتقليص المحتوى السياسي للدولة"[79]، وطالما أن الليبرالية تعتكز على تحرير الأفراد من أُسار الدولة وصرامتها وسلطتها، يتوصل شميت إلى فكرة مفادها "إن الفردية لا يمكنها أبداً أن تنتج نظرية إيجابية حول الدولة والحكومة والسياسة"[80].

وكأن شميت يهدف، عبر تأكيده على التناقض الجوهري بين السياسة والليبرالية، إلى منع أية إمكانية للتقارب او التصالح بين الطرفين، ونحن حينما نقول انه يؤكد هذا المنع، لا نعني بذلك إن الليبرالية تستبعد السياسة من على وجه الأرض، كما يعلق ليو شتراوس، وإنما هي تقوم بإخفائها، وتقوم بقيادتها لتكون مرتبطة مع أدوات هي نمط وخطاب معارض للسياسة، الليبرالية هكذا لا تقتل السياسة، لكن تقتل فهم السياسة[81]، أي إننا بالمحصلة سنصل إلى قطيعة مخففة بين الليبرالية والسياسة، قد لا تقل خطورة عن سابقتها، أي القطيعة الشكلية والجوهرية معاً، إذن يمكن القول أن

مشكلة شميت مع الليبرالية تكمن في فردانيتها التي تتعارض جوهرياً مع جوهر السياسة التي هي مجموعية لا فردانية، كما أنها –الليبرالية– تتقوم بالحرية التي تسعى دائماً إلى استبعاد سلطة الدولة القوية، وكأننا هنا أمام تلميح لمفهوم "الدولة الحارسة" التي تبنتها النظرية الليبرالية في بداياتها التطبيقية في أوربا، بيد أن الليبرالية اليوم لم تعد كما كانت في السابق، لا سيما بعد صراعها مع الاشتراكية وصراع النماذج الذي هيمن على العالم بأسره إبان الحرب الباردة، والذي جعل من المعسكر الرأسمالي/الليبرالي يخفف من غلواء فرديته وممارسة تعديلات جوهرية على شكل الدولة الحارسة، فضلاً عما جرى أصلا قبل حقبة الباردة من تحديات واجهتها الليبرالية.

ومع هذا فإن نقد شميت لا يقف عند حد الفردانية والتحررية، وإنما يعمد إلى تثبيت مفهومه الخاص للسياسة في نقدها أيضاً، فبما أن السياسة عنده هي تمييز بين الصديق والعدو، فإن الليبرالية لا يمكنها أن تقدم فهماً حقيقياً لهذا التمييز، كونها تؤكد، في بينتها الفكرية، على الوحدة البشرية، هذه الوحدة التي لا يمكنها أن تؤسس لضدية "الصديق/العدو"[82]، والمفلت للنظر في هذا السياق، إن الليبرالية التي إنتقدها شميت بسبب عجزها على تطبيق تمييزه بين الأصدقاء والأعداء ستقوم بذلك بعد أكثر من نصف قرن، حين يُنظّر صموئيل هنتنغتون لصِدام الحضارات، وتتبنى الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، لا سيما بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، مبدأ الصديق والعدو، بل حتى تخليق العدو إذا لم يكن موجوداً، وهذا يؤكد إستلهام الأمريكان لما طرحه شميت، مع إضافة بعض التغييرات عليه، فالمصلحة التي هي معيار تمييز الصديق والعدو عند الأخير، ستبقى مصلحة ولكن بتغليفها بمسمى "الاختلافات الثقافية بين الحضارات"[83] كما سماها هنتنغتون، او بين "من معنا ومن ضدنا في حربنا على الإرهاب"[84] كما سماها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن.

وعوداً على نقد شميت لليبرالية، فقد ذهب ايضاً إلى أن الليبرالية تأتي لا سياسيتها كذلك من كونها نطاقاً إقتصادياً وتقنياً في الأساس، "هي إيديولوجية محايدة، تعتمد بشكل أساسي على التقنية، تلك الأخيرة التي لا يمكنها أن تفعل شيئاً أكثر من المساهمة في الحرب والسلم، فهي متاحة بنفس القدر لكلاهما"[85]، وشميت هنا

يسلب من الليبرالية خاصية السياسة عبر تأكيد التمازج الليبرالي الرأسمالي الذي يجمع الفرد مع الرأسمال في سياق تحرري.

إن كارل شكيت حينما يعمد إلى تأكيد لا سياسية الليبرالية فهو يريد أن يعزلها عن الديمقراطية التي هي في جوهرها آلية سياسية، لنكون أمام انتقال في العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية من حالة الوفاق والتجانس والتكامل، إلى حالة التضاد المعبرة عن علاقة ضدية بين الطرفين، علاقة تقوم الاختلافات الجوهرية في المضمون الأُسي لطرفي المعادلة، غير أن شميت أدرك أن تنظيره لهذا التضاد يبقى منقوصاً ما دام منحصراً في جانب المحتوى الفكري، لذا ربطه بالشكل التنظيمي الذي قامت عليه الديمقراطية الليبرالية، إلا وهو "البرلمانية"

يُقسم شميت بدايةً بين مجموعة من نماذج الدول[86]:

1- الدولة التشريعية **The Legislative State** التي تكون فيها عملية تشريع القوانين بشكل مركزي من قبل ممثلي البرلمان.

2- الدولة القضائية **The Jurisdiction State** التي يمارس فيها القاضي السلطة من حيث هو الحَكم الأعلى في النزاعات وليس المشرع، أي مخترع المعايير القانونية.

3- الدولة الحكومية **The Governmental State** والدولة الإدارية **The Administrative State** اللتان تتميزان بالشكل الذي تهيمن فيه المرسومات والأوامر التنفيذية والبيروقراطية.

ما يهمنا من هذا التقسيم هو الدولة التشريعية التي يعرفها شميت بأنه الدولة التي تصدر عن تصور سياسي خاص مفاده أن "المعايير هي التي تعبر بأفضل طريقة ممكنة عن الإرادة العامة"[87]، وتشكل فكرة تعبير البرلمان في الديمقراطية الليبرالية عن الإرادة العامة أحد أهم الأركان الأساسية لنقده لها، إذ يشير إلى أنه في القرن التاسع عشر كانت الديمقراطية والنظام البرلماني يتقدمان بشكل متوازي ومتحالفان بشكل وثيق، دون أن يكون ثمة تميز لأي طرف على الآخر، بينما إختلف الأمر بعد إنتصارهما المشترك، حيث بدأ التباين بين الاثنين[88]، إذ سرعان ما تحول البرلمان إلى عاجز عن

التعبير عن الإرادة العامة للشعب، ولم يعد قادراً على أن يكون حاضناً للنقاشات العامة الحقيقية؛ لعجزه عن التوفيق بين المصالح المتناقضة الموجودة في المجتمع، فالبرلمانات تنتمي نقاشاتها إلى عالم الليبرالية، ولا علاقة لها بديناميكية الديمقراطية الجماهيرية[89]، ويحاجج كارلُ شميت الحجةَ التي تقول أن من الصعوبة بمكان جمع الشعب كله في مكان واحد ليمارس إدارته لشأنه العالم "الديمقراطية المباشرة"، لذ لا بد من وجود لجنة منتخبة من قبل الشعب تمارس التعبير عن الإرادة العامة نيابة عنه، يرد شميت على هذه الحجة بقوله "إذا كان ممثلو الشعب، لأسباب عملية وفنية، قادرين على إتخاذ القرار بدلاً من الشعب نفسه، فبالإمكان لشخص موثوق واحد، بلا شك، أن يقرر بإسم الشعب"[90]، من المؤكد أن ثمة مغالطة في ما طرحه شميت، لأن الإقرار بوجود إشكاليات تعترض طريق العمل البرلماني، وثمة خلل في ممارسة البرلمانيين لدورهم في تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته العامة، فإن ذلك لا يعني تقزيم الحالة التمثيلية هذه من مجموعة أشخاص يعبرون عن تنوع المجتمع، وتباين أعراقه ومكوناته وأفكاره، إلى شخص واحد.

عموماً، يرى شميت أن النظام البرلماني القائم على التمثيل ليس بإمكانه أن يبلور فكرة حقيقية للهوية السياسية؛ لأنه يقوم على فكرة الحرية الفردية والتمثيل الطبقي[91]، بعبارة أخرى، لما كان المحتوى الفكري للديمقراطية الليبرالية غير سياسي وغير ديمقراطي، فمن الثابت أن يكون شكله التنظيمي "البرلمانية" يرزح تحت وطأة العجز في التعبير عن الشعب، ومن هنا "يحرص شميت على تأكيد أن الديمقراطيات البرلمانية تقوم على الخلط بين إرادة الشعب وإرادة البرلمان"[92]، وأن الأخير أبعد ما يكون تعبيراً عن الأول، لأن البرلمان، على حد تعبير كارل شميت، "يعبر عن تمثيل غير دولتي"[93]، وهي إشارة إلى إخفاق البرلمان عن تشكيل الهوية السياسية للدولة، وعجزه عن مغادرة الجدل والنقاشات غير الفعالة في عملية التشريع ورسم السياسات العامة للدولة، الأمر الذي يجعله يشدد على أن " واقع البرلمانية والحياة السياسية الحزبية اليوم هو بعيد عما يعتقدون به، إذ أن النقاشات الاقتصادية والسياسية الكبيرة لا تنتج الشيء الكثير"[94]، ويذهب شميت إلى أن "لجاناً صغيرة وحصرية ممثلة للأحزاب والتحالفات

الحزبية تتخذ قراراتها خلف أبواب مغلقة، وما يتفق عليه ممثلو جماعات المصالح الرأسمالية الكبرى في أضيق اللجان وأصغرها، أهم بالنسبة إلى مصير ملايين البشر من أي قرار سياسي"[95]، وهو هنا يشير إلى حقيقة ما يحدث خلف الأبواب المغلقة من صفقات سياسية واتفاقات ومساومات، بينما النقاشات والقرارات السياسية التي تصدر من البرلمان تكون غير عملية وغير فعالة لأنها تعبر عن جدل عقيم.

ولعل من الممكن الإشارة هنا إلى أن العديد من المؤاخذات التي سجلها شميت على الديمقراطية الليبرالية، سواء فيما يتعلق بالمحتوى الليبرالي، او بالشكل التنظيمي البرلماني، هي مؤاخذات لا تخلو من صواب وجِدية، بيد أن البديل الذي قدمه عن هذه الديمقراطية الليبرالية، والذي يسميه الديمقراطية الجماهيرية يجعلنا ننظر إلى الديمقراطية الليبرالية، مع ما عليها من إشكاليات، نظرةً إيجابية هرباً من البديل الخطر الذي أراده شميت وهو ما ستتم مقاربته في المطلب الآتي.

(المطلب الثاني) الديمقراطية الجماهيرية عند كارل شميت

بعد أن فَصَلَ شميتُ عُرى الوفاق بين الديمقراطية والليبرالية، عمد إلى تقديم تصوره للبديل الناجع، حسب وجهة نظره، لها، والمتمثل بالديمقراطية الجماهيرية التي تعبر عن إنهاء الأفكار حول الفصل بين الدولة والمجتمع، هذا الفصل الذي ركزته الليبرالية، بينما تكون هذه الديمقراطية كمُعبّر عن الدولة الكلية The Total State[96]، التي ينصهر فيها المجتمع بجملته في وحدة منسجمة تحت سلطة صاحب السيادة "الدكتاتور السيادي"، بيد أن حالة الانسجام هذه التي يريدها شميت لا تمثل إرادة عن كل الشعب الذي يعيش على إقليم الدولة، لان مفهوم المساواة عنده مفهوم إنتقائي، ومن ثم الديمقراطية التي يريدها لا تقوم على مساواة جميع أفراد الشعب أمام القانون، وفي حقهم الدستوري في ممارسة دورهم السياسي.

بداية، وكما مر سابقاً، إن لشميت موقفٌ سلبيٌ من الحرية التي هي جوهر الليبرالية، والركن الأساس في محتواها الفكري، وفي شكلها التنظيمي، وهو وإن كان قد رفض الحرية، فإنه قبل المساواة، لكن أيُ شكلٍ من المساواة؟

لنأخذ على سبيل المثال رأيه الذي يقول فيه "إن مساواة جميع الأشخاص، كأشخاص، ليست ديمقراطية، بل هي نوع من معين من أنواع الليبرالية، إنها ليست صيغة دولة، بل منظومة فردانية– إنسانوية او نظرة عالمية"[97]، حيث لا يساوي شميت بين كل أفراد الشعب في حقوقهم وواجباتهم، وليس من حق المواطن أن يمارس دوره السياسي لمجرد أن بلغ سنه القانوني، لذا نراه يشدد على أن "ما من ديمقراطية فعلية إلا وتستند إلى المبدأ الذي يقول: ليس فقط إن المتساوين متساوون، بل إن غير المتساوين لن يعاملوا بالتساوي، لذا فإن الديمقراطية تتطلب التجانس أولاً، وتتطلب ثانياً –إذا دعت الحاجة– إزالة او إستئصال التناشز/الاختلاف"[98]، مكمن الخطورة في كلام شميت هذا ليس فقط في أنه لا ينظر للشعب كله بعين واحدة، او في كونه يستبعد غير المتساوين من ممارسة حقهم السياسي، بل إنه يدعو، إذا تطلب الأمر، إلى القضاء عليهم، وهو تنظير تبريري للحاكم في إطلاق يده في تصفية خصومه (غير المتساوين)، وحريٌ بنا التأكيد إن كلام شميت هذا لا يأتي تبريراً للنازية لأنها وصلت للسلطة، أبداً، لأنه ذكره في كتابه "أزمات الديمقراطية البرلمانية" الذي كتبه عام 1923م، أي قبل عقد من وصول هتلر إلى السلطة، بالإضافة إلى انه أكده في مقدمة الطبعة الثانية التي كتبها عام 1926م، وهذا يعكس أن نصوصه هنا جاءت كرؤية أساسية في فكره الذي يؤمن بالدولة المطلقة وبدكتاتورية صاحب السيادة، وفي النظرة المعيارية/الانتقائية للأفراد وحقهم بالتساوي، ولعل ما جرى وما لاحظه شميت إبان جمهورية فايمار من ضعف وعجز وفوضى في الأداء السياسي، جعله يرجح الحكم المطلق على الديمقراطية الليبرالية ولكل ملازماتها من حرية ومن مساواة (شاملة غير انتقائية).

وعلى هذا الأساس "تعني المساواة عند شميت الإنتماء لأمة معينة، أي التجانس القومي، لذلك يرى أن القوة السياسية الديمقراطية تظهر في إزالة واستبعاد الغريب"[99]، ويبدو انه أدرك الصعوبة في الإقناع التي يواجهها رأيه في المساواة هذا، فسعى إلى تقديم دليل عليها، فكتب ما نصه "ما من دولة حتى لو كانت ديمقراطية، الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، إلا وتبقى مُصرة على عدم تمكين الأجانب من المشاركة في

نفوذها او ثروتها، لم تظهر إلى الوجود حتى الآن أية ديمقراطية لا تقر مفهوم (الأجنبي)، وكانت قادرة على تحقيق المساواة بين الجميع"[100]، إن اقل ما يمكن توصيف دليل شميت هذا به هو انه مغالطة، إذ لا يمكن مشابهة الأجنبي الذي هو منتمي لدولة أخرى، والذي من المنطقي أن لا يكون مساوياً للمواطنين في الدولة التي جاء إليها، مع المواطنين الذي ينتمون للدولة نفسها، فالأجنبي غريب يعيش في دولة غير دولته، بينما الأشخاص الذين لا يساويهم شميت ينتمون إلى الدولة نفسها، بل حتى الأجنبي، ومع تطور أوضاع القانون الدولي الخاص، صار بإمكانه أن يكون مواطناً في الدولة التي وفد إليها عبر آليات وشروط قانونية تعمل بها الدول اليوم، والتي تسمى بحق التجنيس.

وربما تنبع شدة شميت وقسوته مع المختلفين/غير المتساوين من ذاتية مفهومه للسياسة بوصفها تمييزاً بين الصديق والعدو، وبما أن تمييزه يسري على الدول المختلفة، كذلك يسري داخل الدولة الواحدة بين أصدقاء صاحب السيادة وأعدائه، ولعل هذه التبريرات هي التي منحت هتلر الغطاء الفكري السياسي لممارسة قسوته تجاه خصومه في داخل المانيا خارجها.

ويبدو أن الديمقراطية الجماهيرية التي يقدمها شميت كبديل عن الديمقراطية الليبرالية تقف على الضد من كل ما تحمله الأخيرة من حمولات فكرية، إذ رفض كذلك الإنسانية **Humanity** التي إعتبرها شكلاً علمانياً أخذ مكان "الله" في الرؤية الميتافيزيقية[101]، كما أنها رؤية تقف على الضد من مفهومه للسياسة "صديق/عدو"؛ كونها تنظر– فكرياً على الأقل لكون التطبيق العملي لا تطابق دائماً عن الطموحات الفكرية– إلى جميع الناس بنظرة متساوية، الأمر الذي جعله يعتقد أنها عاجزة عن شن الحرب، على الأقل على هذا الكوكب؛ لأن مفهوم الإنسانية يستبعد مفهوم العدو، فالعدو لا يتوقف عن أن يكون انساناً، وهكذا لا يوجد تحديد معين للعدو، ومن ثم يتوصل شميت إلى أن مفهوم الإنسانية ليس مفهوماً سياسياً[102].

تُرى ما الذي تبقى من محتوى ديمقراطي في الديمقراطية الجماهيرية التي يقدمها كارل شميت؟ يبدو أنها ديمقراطية صورية طالما هي لا تقبل بالبرلمان، وترفض مساواة

جميع المواطنين ولا تقبل بالنزوع الإنساني في التفكير والتعامل، ولا يمكنها العيش إلا في حالة الصراع الأُسي الذي نظّر له شميت، إنها ديمقراطية المؤيدين للدكتاتور صاحب السيادة فقط، وليس لسواهم، والملفت للنظر، إن تنظيراته هذه، وعلى الرغم مما يبدو عليها من غرابة او عدم مقبولية الآن ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين، لكنها ما زالت تحظى بمقبولية لدى العديد من المفكرين والباحثين وهي التي منحت شميت فرصةً لإحياء تراثه عند الكثير من الدول الغربية، لا سيما وان الكثير من تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسهم ليو شتراوس، قد إستلهموا من طروحات شميت، خاصة في مفهومه الصراعي للسياسة وموقفه النقدي للديمقراطية الليبرالية.

الخاتمة:

سعى هذا البحث إلى تقديم مقاربة تحليلية عامة للفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت، الذي يعد من أكثر المفكرين الألمان إثارة للجدل، وهو ما دفع الباحثين في العديد من الدول الغربية لإعادة قراءة تراثه في المجالات التي كتب فيها وعنها، لقد مثل الفكر السياسي لشميت احد نماذج الفكر السياسي الشمولي المتقوم على تبرير حالة الصراع، ولكن بسياقها الوجودي، عبر آلية التمييز التي اعتمدها في مفهومه للسياسة كتمييز بين الصديق والعدو، ثم عمد على هذا الأساس أن يبني منظومته الفكرية السياسية بمجملها لتتماشى مع هذا المنحى الذي يبرر الدكتاتورية، ويعتبرها الشكل السياسي الأنجع من غيرها، لا سيما من الديمقراطية الليبرالية التي إنتقدها شميت بشدة، ومن الحري تأكيده هنا إن دراسة فكره السياسي يشكل فرصة للاطلاع على مفكر ألماني مهم بقي مهملاً، إلى حد ما، في الدراسات العربية المعاصرة، رغم ما له من اثر خفي، وظاهر احياناً، على فكر العديد من المفكرين الغربيين المعاصرين وفي سياسات بعض الدول الغربية كما مر معنا في تفاصيل البحث.

[1]) Jacob Als Thomsen, Carl Schmitt, The Hobbesian of the 20th Century, (MARS/ social Thought and Research) ,Magazine, Vol 20,No 1-2, 1997, p6.

(*) جمهورية فايمار: هي الجمهورية التي تأسست في ألمانيا في المدة 1919م إلى 1933م، نتيجة لهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، سُميت الجمهورية الجديدة بإسم مدينة فايمار الواقعة في وسط ألمانيا؛ لأن ممثلي الشعب الألماني إجتمعوا فيها عام 1919م، لصياغة الدستور الجديد الذي إتبعته الجمهورية حتى عام 1933م، وهو العام الذي تمكن فيه أدولف هتلر من إحكام سيطرته على مقاليد الحكم في برلين عقب توليه منصبي المستشارية ورئاسة الجمهورية.

يُنظر: جورجو أغامبين، حالة الإستثناء، الإنسان الحرام، ترجمة: ناصر إسماعيل، ط 1 1436هـ/2015م، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ص 43.

[2] David Gordon, Review of the Book of Carl Schmitt, (The Review of Austrian Economics) Magazine Vol 6, No 1, 2000, p118.

[3]) Predag Petrovic, Enemy as the Essence of the Political, (Review Article) Magazine No 13, April 2009, p 4.

[4]) Roland Axtmann, Humanity or Enmity? Carl Schmitt on International Politics, (International Politics) Magazine No 44, 2007,p532.

[5]) Jacob Als Thomsen, op.cit, p7.

[6]), Predag Petrovic op.cit, p3.

(**) وحدة ال(S.S): وحدة تابعة للحزب النازي الألماني مهمتها حماية أدولف هتلر، وتضطلع بمهام بوليسية داخل الحزب النازي، تم حظر عملها عام 1945م، بعد أن تم إعتبارها منظمة إجرامية ، المصدر: الموسوعة الحرة على الانترنت : WWW.AR.WEKIPEDIA .ORG

[7]) Jens and Meierhenrich and Oliver Simons (Editors), The Oxford Handbook of Carl Schmitt, 1st Edition, Oxford University Press, 2006, p xx.

[8]) Ibid p xx.

وكذلك ينظر : Predag Petrovic , op, sit , p4. وأيضاً:

Mika Ojakangas, A Philosopher of Concrete Life, Carl Schmitt and the Political Thought of late Modernity, 1st Edition , Kivjoittaja Press, 2004, p13.

[9]) Jens and Meierhenrich and Oliver Simons, op.cit , p xx.

[10]) op.cit, p7. Jacob Als Thomsen,

[11]) Carl Schmitt, The Political Romanticism, Translated by: Guy OAKES, 1ST Edition, MIT Cambridge Press, 1986,

[12]) Carl Schmitt, On Dictatorship, 1st Edition, Polity Press, 2013.

[13]) Carl Schmitt, The Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty, Translated by: George Schwab, 1st Edition, The MIT Cambridge Press, 1985.

[14] Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy Translated by: Ellen Kennedy, Sixth Edition, MIT Cambridge Press, 2000.

[15]) Carl Schmitt, The Roman Catholicism and the Political Form, Translated by: G.L. Ulmen, 1st Edition, Greenwood Press, Washington , 1996.

[16]) Carl Schmitt, The Concept of Political, Translated by: George Schwab, 2nd Edition, University of Chicago Press, 2007.

[17]) Carl Schmitt, The Age of Neutralization and Depoliticization, Translated by: Matthias Konzen and John p. Mccormick, 2nd Edition, Chicago University Press, 2007.

[18]) Carl Schmitt, The Necessity of Politics, Introduced by: Christopher Dawson, 1st Edition, Sheed and ward, London, 1931.

[19]) Carl Schmitt, Four Articles 1931-1938, Translated by: Simona Draghici, 1st Edition, Plutarch Press, 1999.

[20]) Carl Schmitt, Legality and Legitimacy, Translated by: Jeffrey Seitzer, 1st Edition, Duke University Press, London 2001.

[21]) Carl Schmitt. The State, Movement, and People, Translated by: Simona Traghici, 1st Edition, Plutrach Press, 2001.

[22]) Carl Shmitt, The Leviathanian, the State Theory of Thomas Hobbes, Translated by: George Schwab, 1st Edition , Greenwood Press, London, 1996.

[23]) Carl Schmitt, Land and Sea, Translated by: Simona Traghici, 1st Edition, Plutrach Press, Washington. 1997.

(***) خوان دونسو كورتيس (1809–1853م): منظّر سياسي وعضو برلمان، ومن ثم وزير اسباني، رغم عدم شهرته إلا انه يعد احد المفكرين المحافظين المهمين الذين أثروا في التيار المحافظ في القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت له محاولات تبريرية للدكتاتورية والحكم الواقعي،

يُنظر: الموسوعة الفلسفية على الانترنت: http://www.iep.utm.edu/donoso

[24]) Carl Schmitt, Donso Cortes in Berlin , 2nd Edition, EBSC Publishing, 2003.

[25]) Carl Schmitt, The Nomos of the Earth, Translated by: A.C. Goodson, 2nd Edition, Telos Press New York. 2004.p9.

[26]) Carl Schmitt, The Question of Legality, Translated by: Simona Draghici, 1st Edition, Plutarch Press, 1999.

[27]) Carl Shmitt, Hamlet and Hecuba, The Introduction of the Time and the Play, Translated by: David Ban and Jennifer R. Rust, 1st Edition, Telos Press , New York, 2009.

[28])Carl Schmitt, The Theory of Partisan, Translated by: A.C.Goodson, 1st Edition, Michigan University Press, 2004.

[29] Carl Schmitt, The Political Theology, The Myth of the Closure of any Political Theology, Translated by: Michael Hoelzl and Graham ward, 1st Edition, No Publisher. 2008.

[30]) للإطلاع على عنوانين ما كتبه كارل شميت باللغة الألمانية، وما تُرجم من أعماله إلى الانكليزية، يُنظر الملخص الذي أعدته عنه جامعة أكسفورد: Jens and Meierhenrich and Oliver Simons, op.cit. p x-xx

[31]) يُنظر على سبيل المثال:

Heinrich Meier, Carl Schmitt and Leo Strauss, The Hidden Dialogue, Translated by: J. Harvey Lomax, 1st Edition, University of Chicago Press, 1997, p 91.

إذ قام شتراوس بمناقشة مفهوم السياسة عند كارل شميت، وفي نفس الكتاب ص 124 وما بعدها ثمة ملحق يضم الرسائل التي بعثها شتراوس لشميت.

[32]) للتوسع حول التأثير المتبادل والذي أنكره كل من كارل شميت و هانز مورغنثاو على الرغم من وجود أدلة على وجوده، يُنظر:

William E. Scheuerman, **Carl Schmitt and Hans Morgenthau, Realism and Beyond, (Conference on Reconsidering Realism: The Legacy of Hans Morgenthau in International Relations) University of Wales , U.K, 9-11 October, 2010.p1**

[33]**)) William Hooker, Carl Schmitt's International Thought- Order and Orientation, 1st Edition, Cambridge University Press, 2009, p214.**

[34])) للتوسع أكثر على الشمتية الجديدة، يُنظر:

Benno Gerhard Teschke, Fatal Attraction: A Critique of Carl Schmitt's International Political and Legal Theory, 1st Edition, Cambridge University Press, 2011, p188.

(***) لم يُترجم إلى العربية من كتب كارل شميت إلا كتاب واحد هو 'The Crisis of Parliamentary Democracy" الذي ترجمه "فاضل جكتر" بعنوان "أزمة البرلمانات":

- كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة: فاضل جكتر، ط 1 2008م، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت.

[35]**)) Carl Schmitt, The Concept of Political, op.cit,p26.**

[36]**)) Ibid, p26.**

[37]**)) Anderew Norris, Carl Schmitt on Friends, Enemies, and The Political, (The International Thought) Magazine, Vol 10, No 17, p68.**

[38]**)) Carl Schmitt, The Concept of Political, op,cit, p19.**

[39])) يُنظر تعليق ليو شتراوس على كتاب "مفهوم السياسية" لشميت، والمنشور في كتاب "كارل شميت، ليو شتراوس– الحوار الخفي":**Heinrich Meier, op.cit, p118.**

[40] **Carl Schmitt, The Concept of Political, op,cit, p12.**

[41])) يُنظر تعليق ليو شتراوس على كتاب "مفهوم السياسية" لشميت، والمنشور في كتاب "كارل شميت، ليو شتراوس –الحوار الخفي":**Heinrich Meier, op.cit, p104.**

[42]**)) Adam Husecoch, An Introduction in The Social Contract Theory, 2nd Edition, MTU University Press, New York 2000, p52.**

[43]**)) Carl Schmitt, The Leviathanian, The State Theory of Thomas Hobbes, op,cit, p 31-33.**

[44])) يُنظر تعليق ليو شتراوس على كتاب "مفهوم السياسية" لشميت، والمنشور في كتاب "كارل شميت، ليو شتراوس –الحوار الخفي":

Heinrich Meier, op.cit, p99.

[45])) عبد الرحمن عادل، العدو في المرآة، كارل شميت مسائلاً الحداثة، ط 1 .د.ت، سلسلة بحوث مركز نماء للبحوث والدراسات، د.م، ص 7.

[46])) المصدر السابق، ص 6.

[47])) عزمي بشارة، روسيا، الجيوستراتيجية فوق الإيديولوجية وفوق كل شيء، مجلة "سياسات عربية" العدد 17، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، د.م، ص 7.

[48])) السيد ولد أباه، السيادة والسياسة، نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت، مجلة "التفاهم" عدد 39، 1434هـ/2013م، سلطنة عُمان، ص 162.

[49]**)) Carl Schmitt, The Concept of Political, op,cit, p34-35.**

[50]**)) Mika Ojakangas, op, cit, p4.**

[51]**)) Carl Schmitt, The Theory of Partisan, op.cit, p60.**

[52]**))Carl Schmitt, Four Articles 1931-1938, op,cit,p28.**

[53]**) Carl Schmitt, The Concept of Political, op,cit, p35.**

[54] **Ibid, p33.**

[55]**) Ibid, p34 .**

[56])) صموئيل هنتنغتون، صِدام الحضارات، إعادة بناء النظام الدولي، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: صلاح قنصوة، ط 2 1999م، نشر دار سطور، بيروت، ص 39.

[57]**)) Carl Schmitt, The Concept of Political, op,cit, p40.**

[58]**)) Joseph Franklyn, The Western Thought and Sovereignty, 1st Edition, UR Printing Home, Washington, 2005, p31.**

[59]**)) Carl Schmitt, Four Articles 1931–1938, op, cit, p21.**

[60]**)) Carl Schmitt, Political Theology, Four Chapters…, op. cit, p48.**

[61]**)) Michael Mcconkey, Anarchy, Sovereignty, and the State of Exception, Schmitt's Challenge, (The Independent Review) Magazine, Vol 17, No 3, 2013, p417.**

[62]**)) Andrew Norris, op. cit, p69.**

[63])) أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة (جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية) عدد 2، 2008م، دمشق، ص 368.

[64]**)) Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, op, cit, p34.**

[65] **Gabriella Slomp, Machiavelli and Schmitt on Princes, Dictators and Cases of Exception, a Workshop Titled (Political Leadership: A missing element in Democratic Theory) ECPR workshop, Helsinki 7-12 may, 2007, p8.**

[66])) الترجمة الحرفية لكلمة (Commissarial) تعني (الميرة) بالتعبير العسكري.

[67]**)) Carl Schmitt, State, Movement, and People, op, cit , p36.**

[68])) أحمد ناصوري، مصدر سبق ذكره، ص 368.

[69]**)) Carl Schmitt, Political Theology, Four Chapters…., op. cit, p5.**

[70])) يُنظر التعليق الذي أضافه جورج شواب في هامش الصفحة التي ذكر فيها كارل شميت أن صاحب السيادة هو من يقرر حالة الاستثناء: Ibid, p5.

[71])) جورجو آغامبين، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[72])) يُنظر التقديم الذي كتبه ساري حنفي للمصدر السابق، ص 28.

[73])) المصدر السابق، ص 43–44.

[74]) Carl Schmitt, Political Theology, Four Chapters…., op. cit, p13.

[75]) Matheias Lievens, Carl Schmitt's Two Concepts of Humanity, (Philosophy and Social Criticism) Magazine, Vol 36, No 8, 2010, p9.

[76]) جورجو آغامبين، مصدر سبق ذكره، ص 45.

[77]) المصدر السابق، ص 46.

[78]) بابلو سيمون، الديمقراطية عند كارل شميت، ترجمة: ياسين السويحة، مجلة (الجمهورية الأسبوعية) عدد 15، فبراير 2016م، ص 26.

[79]) المصدر السابق والصفحة.

[80]) Carl Schmitt, The Concept of Political, op.cit ,p 70.

[81]) يُنظر تعليق ليو شتراوس على كتاب (مفهوم السياسية) لكارل شميت، والمنشور ضمن كتاب:

Heinrich Meier, op,cit, p92.

[82]) Mathias Lievens, op,cit, p 4-5.

[83]) صموئيل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص 39.

[84]) يُنظر خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حول الحرب على الإرهاب بتأريخ 20 أيلول/سبتمبر عام 2001م، يُنظر موقع قناة الميادين على الانترنت:
http://www.almayadeen.net/programs/episode/1507/2001

[85]) عبد الرحمن عادل، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[86]) Carl Schmitt, Legality and Legitimacy, op.cit, p3.

وأيضاً: Carl Schmitt, Four Articles 1931-1938, op,cit, p1.

[87]) Carl Schmitt, Legality and Legitimacy, op.cit, p3

[88]) Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, op, cit, p2.

[89]) بابلو سيمون، مصدر سبق ذكره، ص 25.

[90]) Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, op, cit, p34.

[91]) السيد ولد أباه، مصدر سبق ذكره، ص 159.

[92]) المصدر السابق، ص 158.

[93]) Carl Schmitt, State, Movement, people, op.cit, p25.

[94]) . Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, op, cit, p49

[95]) Ibid, p50.

[96]) بابلو سيمون، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[97]) Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, op, cit, p13.

[98]) Ibid, p9.

[99]) بابلو سيمون، مصدر سبق ذكره، ص 27.

[100]) Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, op, cit, p119.

[101]) Carl Schmitt, Political Romanticism, op, cit, p17.

[102]) Sarah Pourciau, Carl Schmitt on the Meaning of Meaning, (Comparative Literature) Magazine, Vol 16, No42, John Hopkins University Press, 2006, p1077.